

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الحزب الراديكالي عبر الوطني، وهو منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180113 160113 12-63930X (A)



بيان

فرض حظر عالمي على ختان الإناث وقرار الجمعية العامة بشأن تكثيف الجهود العالمية للقضاء على هذه الممارسة

ختان الإناث انتهاك من أوسع الانتهاكات نطاقاً ومنهجية لحق عالمي من حقوق الإنسان في السلامة الشخصية ويشكل إهانة لكرامة الملايين من النساء والفتيات اللاتي خضعن لذلك أو ما زلن يتعرضن لخطرته في جميع أنحاء العالم، مما يلحق أضراراً جسدية ونفسية لا رجعة فيها بهن.

وعلى مدى العقد الماضي، طرأت زيادة كبيرة على الإرادة السياسية رفيعة المستوى لمكافحة ختان الإناث، بتشجيع من أعمال أُخذت على مستوى القواعد الشعبية وقد شجعت زيادة الإرادة السياسية، بدورها، الأعمال في هذا المضمار. واستكمالاً للأعمال المتعددة التي اضطلع بها على الصعيدين الوطني والإقليمي، قاد الحزب الراديكالي عبر الوطني، جنباً إلى جنب مع منظمة لا سلام بدون عدالة، ولجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفل، والشبكة الأوروبية لمنع الممارسات التقليدية الضارة، وخاصة ختان الإناث، والقضاء عليها، ورابطة لا بالابر (النقاش)، حملة دولية لفرض حظر عالمي على ختان الإناث، ودعم الإجراءات التي تتخذها دول أعضاء في طليعة مكافحة هذه الممارسة على الصعيد الوطني وبصورة متزايدة على الصعيد الدولي أيضاً، وقد أدى ذلك إلى اعتماد الجمعية العامة لقرار في هذا الشأن في عام ٢٠١٢.

ويغتنم جميع الشركاء هذه الفرصة كي يعبروا عن شكرهم وتهنئتهم للدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وللقيادة في أفريقيا وجميع أنحاء العالم الذين أدى التزامهم وإرادتهم السياسية دوراً رئيسياً في جعل هذا حقيقة واقعة، ولآلاف من النساء والرجال من جميع مناحي الحياة الذين ساعد دعمهم في تحقيق هذا الإنجاز التاريخي. ويمثل هذا خطوة هامة نحو تحقيق رؤية مشتركة بين منظمنا وشركائنا في أفريقيا وشبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا ومناطق أخرى ما زالت تعاني من هذه الممارسة الضارة في عالم لا يعيش فيه ختان الإناث سوى في كتب التاريخ.

وهذا هو السبب في أن قرار الجمعية العامة يتسم بأهمية شديدة؛ إذ أنه يُظهر التزاماً واضحاً وإرادة سياسية واضحة على أعلى المستويات للتصدي لختان الإناث باستخدام الأدوات التي تتطلبها انتهاكات حقوق الإنسان ويعترف بخطورة هذه الممارسة وأثرها على حياة الملايين من الأشخاص. وهو يعزز أهمية إعلانات الأمم المتحدة السابقة التي تحمي حقوق المرأة والطفل ويعكس الخطوات الهامة التي أُخذت بالفعل على الصعيد الإقليمي، مثل

التزام الاتحاد الأفريقي بالقضاء على ختان الإناث في بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي بشأن حقوق الإنسان والشعوب، الذي يتطلب من الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير السياسية والتشريعية اللازمة للقضاء على هذه الممارسة.

ويؤدي الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة إلى تصعيد وإظهار الإدانة العالمية من جانب المجتمع الدولي لهذا الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، الذي تترتب عليه آثار هامة في جميع أنحاء العالم. وهو يسهم مساهمة هامة في تحقيق تغيير عالمي في إدراك أن ختان الإناث يشكل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان ضد الملايين من الفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم، بدلا من إخفاء هذه الممارسة كمجرد قضية ثقافية أو دينية أو قضية من قضايا الصحة العامة. وقد استخدمت هذه التعبيرات ككنايات أدت بفعالية إلى حماية صانعي القرار من ضرورة اتخاذ إجراءات في هذا الصدد. ويساعد القرار على تعزيز تهمة بيئة سياسية واجتماعية تتحدى المواقف والسلوكيات التي تعرقل الجهود المبذولة للحد من ختان الإناث ويسر اتخاذ إجراءات منسقة وشاملة تهدف صراحة إلى القضاء عليه. وهو يعمل على تحقيق ذلك عن طريق الاعتراف بأن ختان الإناث هو في الواقع شكل من أشكال العنف ضد الفتاة والمرأة، وعن طريق المساعدة على تحويل اتجاه المناقشات والردود اللازمة بناء على ذلك.

ويساعد قرار الجمعية العامة أيضا على تعزيز تطوير بيئة قانونية يمكن أن تدعم الالتزام السياسي والاجتماعي بالقضاء على ختان الإناث وتؤدي إلى ذلك عن طريق الإعلان الواضح عن أنه يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان. ويفيد هذا القرار في تعزيز القوانين السارية التي تحظر ختان الإناث عن طريق تعزيز شرعيتها ويساعد على سن تشريعات، في البلدان التي لا توجد فيها حتى الآن تشريعات في هذا الشأن، تشمل فرض جزاءات على مرتكبي هذه الممارسة، كبادرة واضحة ملموسة لا لبس فيها تنم عن التزام الدولة بالقضاء على ختان الإناث. ويشجع هذا القرار على تخصيص موارد كافية من أجل التنفيذ الفعال لتشريعات وخطط عمل تهدف إلى القضاء على ختان الإناث، وهو أمر أساسي سواء كبيان سياسي بشأن أهمية هذه القضية وكوسيلة عملية لتحقيق القضاء عليه. وهو يوفر أيضا حافزا للجهات المانحة، سواء كانت رسمية أو خاصة، كي تشمل القضاء على ختان الإناث في برامجها وتولي الأولوية له، مما يتيح لها تقديم الدعم الحيوي لمن يعملون من أجل القضاء على ختان الإناث، ويتكبدون خسائر مالية في القيام بذلك في كثير من الأحيان.

ويساعد هذا القرار على تعزيز تطوير بيئة قانونية يمكن أن تدعم الالتزام السياسي والاجتماعي بالقضاء على ختان الإناث وتؤدي إليه عن طريق الإعلان الواضح عن أنه يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وتساعد على تعزيز اعتماد تشريعات وطنية تحظر ختان

الإناث تشمل فرض جزاءات على الأشخاص الذين ما زالوا يمارسونه وتنهى الإفلات من العقاب على ممارسته، كبادرة واضحة ملموسة لا لبس فيها تنم عن التزام الدولة بالقضاء عليه. وهو يفيد في تعزيز القوانين التي تحظر حاليا ختان الإناث عن طريق توطيد شرعيتها، وتقديم حافز جديد للبلدان التي لا توجد لديها حاليا قوانين من هذا القبيل، وتيسير السبيل المؤدي إلى سن وتطبيق أكثر ما يمكن من التشريعات الفعالة في جميع البلدان التي يُرتكب فيها ختان الإناث.

ويعزز هذا القرار أيضا الجهود التي لا تكل التي يبذلها آلاف النشطاء الذين يعملون على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية من أجل القضاء على ختان الإناث. وهو يحتفل بمن كانت لديهم الشجاعة كي يجاهروا بمناهضة ختان الإناث عندما كان ذلك من المحرمات وهو يشبع الأمل في نفوس من يواصلون العمل في هذه البيئات، ويتعرضون في ذلك لمخاطر شخصية كبيرة في كثير من الأحيان. وهو يشجع ويقدم الشرعية لمن يعملون من أجل سن تشريعات تحظر ختان الإناث والامتنال لها، ويوفر لهم العون في كفاحهم عن طريق إظهار وقوف المجتمع الدولي بحزم إلى جانبهم. وهو يعترف بشجاعة النساء والفتيات اللاتي رفضن ختان الإناث ويساعد على منح الثقة لمن تريد رفضه ولكن تفتقر إلى الدعم اللازم للقيام بذلك.

ويكمن أثر هذا القرار في حياة أفراد عاديين يتطلعون إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ووكالاتها من أجل مساعدتهم على جعل عالمهم مكانا أفضل. وتتعزيز الضرورة الملحة للمساعدة في التوعية ودعم الضحايا وحماية النساء والفتيات المعرضات للخطر عن طريق إشراك جميع قطاعات ومستويات المجتمع، وذلك عندما يتحدث المجتمع الدولي ككل ويتخذ موقفا مشتركا لا لبس فيه يدين ختان الإناث ويتخذ الإجراءات اللازمة للإسراع بالقضاء عليه، ودفنه نهائيا طي كتب التاريخ.